التعليم الثانوى فى مصر
واقعه ومشاكله واتجاهات تطويره *

عرض: محمد عبدالعزيز عيد**

يقع هذا البحث فى ستة فصول ،يعتبر كل منها دراسة قائمة بذاتها ، ولذلك سنتناول كلا منها على حده:

أولاً:التعليم الثانوى العام واقعه ومعاصراته

يهدف التعليم الثانوى العام لتحقيق مايلى:

١- إعداد الإنسان الذى يؤمن بالله، وكتبه، ورسله، ويقيم دينه، ويتمسك بتعاليمه ،ويلتزم بمثله.

٢- إعداد الإنسان المصرى المؤمن بوطنه، المستعد للتضحية فى سبيله باعتباره النفس والأهل والأرض ومصدر الحياة.

٣- إعداد الإنسان المصرى الذى يؤمن بانتمائه لأمته العربية ، وبانتمائه الإنسانى للعالم من حوله.

* دراسة صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٠٢.

** قام بإعداد الدراسة فريق بحثى مكون من : أ.د. محمد عبد العزيز عيد (باحث رئيسى) مدير مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى سابقاً ،د. لطف الله إمام صالح ، دكتور / دسوقى عبد الجليل، د.شنودة سمعان شنوده ، د.زينات محمد طبالة ، الاستاذ عبد الحميد النسر .

٤- تزويد الدارس بالقدر المناسب من المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق ذاته.

٥- إعداد الدارس لمواصلة تعليمه العالى والجامعى تحقيقاً للتنمية الشاملة.

٦- تزويد الدارس بالدراسات التطبيقية التى تجعله قادرا على الانخراط فى سلك الإنتاج والخدمات ومواجهة الحياة العملية، إذا لم يتمكن من مواصلة تعليمه العالى والجامعى.

٧- تنوع نظم التعليم الثانوى العام، مراعاة للفروق الفردية بين الدارسين، وإشباعا لميولهم واتجاهاتهم وقدراتهم الخاصة ، وبما يحقق فى نفس الوقت احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة.

٨- مواكبة المتغيرات العالمية، ومسايرة التطور التكنولوجى السريع ، وإعداد جيل من العلماء يعمل على إخراجنا من دائرة التخلف والإعتماد على جهود الغير .

٩- اعداد الطلاب بالمدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للالتحاق بكليات متخصصة فى تخريج معلمين فى (التربية الفنية، أو الموسيقية، أو الاقتصاد المنزلى).

ولتطوير التعليم الثانوى العام صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، ولقد عدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٩ ، وكذلك القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٤ . ومنذ صدور ذلك القانون حدثت تطورات جذرية فى التعليم الثانوى أهمها:

١- إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية : حيث أنشئت تلك الهيئة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨.

٢- الاهتمام بإعداد المعلم وتحسين أوضاعه : حيث أرسى مبدأ هام وهو توحيد مصدر إعداد المعلم، وان يكون ذلك المصدر على المستوى الجامعى، وبناء على ذلك صدر قرار وزير التعليم بإيقاف القبول بالصف الأول بدور المعلمين والمعلمات اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٨/ ١٩٨٩.

٣- إدخال الإرشاد النفسى والتوجيه للطلاب: إن من أهم واجبات المدرسة أن تكتشف مواهب التلميذ وقدراته الخاصة، وتوجيه وتنمية تلك المواهب والقدرات، وإرشاده نفسياًوسلوكياً، وبناء على ذلك أوصى المجلس القومى للتعليم بأن تزود كل مدرسة أو مجموعة مدارس،وفق برنامج يتم تنفيذه،وخلال عشر سنوات بفريق متكامل يضم كادرات خاصة بالتوجيه والإرشاد النفسى من

إخصائيين نفسيين، وإخصائيين اجتماعيين، وأطباء نفسيين ، وتنفيذاً لهذه التوصية صدر القرار الوزارى رقم (١٤٢) لسنة ١٩٩٠ بشأن إدخال الخدمات النفسية بالمدارس.

وبتاريخ ١٩٩٠/٥/١٦ صدر قرار الوزير رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩٠بتشكيل اللجنة الاستشارية للخدمات النفسية،وذلك للإشراف على تنفيذ الخدمات النفسية فى المدارس وتطويرها فى ضوء الأهداف المتجددة،وتقويم هذه البرامج، وإعداد الأهداف الإجرائية للخدمات النفسية، وكذا المهام التفصيلية للإخصائى النفسى لتكون دليلاً للعمل.

٤- تطوير المناهج : بالإضافة للجهود المختلفة لتطوير المناهج ، وتوسيع قاعدة دراسة مواد المستوى الخاص، وإعداد كتاب يضم مناهج الدراسة فى مختلف صفوف التعليم الثانوى العام، وفى جميع المواد المقررة بكل صف، انشىء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية عام ١٩٨٩. ويخضع المركز للإشراف المباشر لوزير التعليم، وقد أعيد تنظيمه بالقرار الوزارى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٠.

٥- تحسين الكتاب المدرسى: أولت وزارة التربية والتعليم عناية خاصة بحسن إعداد وإخراج الكتاب المدرسى إخراجاً جيداً من حيث جودة تقديم المادة العلمية، وجودة الورق والطباعة، وكذلك الرسوم والأشكال التوضيحية، كما شمل التطوير أيضاً الرقابة الصارمة على تأليف ونشر الكتب المدرسية الخارجية.

٦- خطط الدراسة : فى إطار تعديل خطط الدراسة بالمرحلة الثانوية صدر القرار الوزارى رقم(٦١)بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٥ بشأن خطة الدراسة فى الصف الثالث الثانوى اعتباراً من العام الدراسى١٩٩٣/٩٢حيث قسمت المقررات الدراسية للصف الثالث الثانوى إلى مقررات أساسية وإجبارية لسبع عشرة حصة، ومقررات تخصصية لشعبة الآداب لإثنتى عشرة حصة ، وشعبة العلوم لأربع عشرة حصة، ومقررات اختيارية تقع فى مجموعتين، يختار الطالب من كل مجموعة مقرراً واحداً فقط، وستة مقررات للمستوى الرفيع، يجوز للطالب دراسة واحدة أو اثنتين منها . كما وضعت خطة دراسية للصفين الأول والثانى بمختلف نوعيات التعليم الثانوى.

٧- تطوير نظم التقويم والامتحانات : ولتحقيق ذلك صدر القرار الوزارى رقم(١٨٨) لسنة ١٩٩٠ بشأن إنشاء مركز لتطوير الامتحانات والتقويم التربوى بوزارة التربية والتعليم يخضع

للإشراف المباشر لوزير التعليم.

٨- رعاية الطلاب المتفوقين :أنشئت مدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنين بعين شمس فى العام الدراسى ١٩٥٥/٥٤، وقد صدرت لائحة داخلية للمدرسة بمقتضى القرار الوزارى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٩ثم طورت فى عام ١٩٩٠ بصدور اللائحة التى تعمل بمقتضاها المدرسة حاليا بالقرار الوزارى رقم ١٨٩ لسنة ١٩٩٠ .

٩- تطبيق نظام الفصلين الدراسيين :بدأ تطبيق هذا النظام فى العام الدراسى ٨٩/ ١٩٩٠ بصفة تجريبية فى بعض المدارس الثانوية العامة، وقد أثبت التجريب فى هذا العام نجاحاً هائلاً للتجربة، ونتيجة لذلك تم تعميم نظام الفصلين الدراسيين فى الصفين الأول والثانى بجميع المدارس الثانوية فى العام الدراسى١٩٩١/٩٠ وبمقتضى القرار الوزارى رقم ١٨٥ لسنة١٩٩٠، والذى جعل جميع مواد الدراسة ذات صفة استمرارية.

١٠- المدارس التجريبية الرسمية للغات والمدارس التجريبية الرياضية :أنشئت المدارس التجريبية الرسمية بمقتضى القرار الوزارى رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٥ ، كما أنشئت المدارس التجريبية الرياضية بمقتضى القرار الوزارى رقم (١٧٢) فى١٩٨٨/٨/٤ ورقم(٢٧٢) بتاريخ١٩٨٨/١١/١.

١١- التيسير على الطلاب المتعثرين في التعليم الثانوى العام : لتخفيف العبء عن كاهل الطلاب الذين تعثروا فى امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة وعن كاهل أولياء أمورهم :

أ- صدر القرار الوزارى رقم (١٩٠) لسنة ١٩٨٩ والذى سمح للطلاب الراسبين فى امتحان إتمام الدراسة الثانوية العامة أن يمتحنوا فى العام التالى فيما رسبوا فيه فقط.

ب- صدر القرار الوزارى رقم (٢٥٨) لعام ١٩٨٩ بشأن السماح للطلاب الراسبين فى شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة - القسم العلمى بأن يؤدوا الامتحان فى العام الثانى فى القسم الأدبى بعد اجتيازهم امتحانا فى مقررات التاريخ والجغرفيا والاجتماع والاقتصاد للصف الثانى الثانوى العام.

١٢- فتح القنوات من التعليم الثانوى العام إلى التعليم الفنى: صدر القرار الوزارى رقم

١٩٤ لسنة ١٩٨٩ والذى سمح للطلاب الذين استنفذوا مرات الرسوب الثلاث المسموح بها فى القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ بتغيير مسارهم إلى التعليم الفنى الصناعى أو التجارى وفق شروط خاصة حددها القرار المذكور.

١٣- امتداد العام الدراسى : صدر القرار الوزارى رقم (١٩٩) لسنة ١٩٩١ بشأن تحديد مدة العام الدراسى والذى بمقتضاه أصبحت مدة العام الدراسى لا تقل عن ٣٢ أسبوعاً فى المرحلة الثانوية العامة، على ألا يدخل فى حساب هذه المدة إجازة نصف العام الدراسى ، وإجازات الأعياد الرسمية والفترات التى تجرى فيها امتحانات النقل والامتحانات العامة.

١٤- العناية بالأنشطة التربوية: ابتداء من العام الدراسى١٩٩٣/٩٢ أولت الوزارة اهتماماً كبيراً بالأنشطة المدرسية، وبخاصة تلك التى تتعلق بالقراءة الحرة ، وجماعات تجميل المدارس، وجماعات المناظرة بالمدارس الثانوية العامة .

تطوير التعليم فى ظل القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤حيث شهد العام الدراسى ٩٣ - ١٩٩٤ جهوداً مكثفة لتطوير التعليم يمكن إيجاز أهمها على الوجه التالى:

١- فى مجال الأبنية التعليمية : بدأت الدراسة فى العام الدراسى ٩٣ -١٩٩٤ فى عدد ١٥٠٠ مدرسة جديدة بمختلف مراحل التعليم قبل الجامعى فى إطار خطة شاملة تستهدف إنشاء ٧٥٠٠ مدرسة جديدة حتى عام ١٩٩٧ .

٢- تنفيذ اليوم الدراسى الكامل :تم تنفيذ اليوم الدراسى الكامل فى جميع المدارس التى تعمل فى أبنية تعليمية جديدة، وكذلك فى المدارس القائمة بالفعل وتسمح ظروفها بتنفيذ ذلك النظام.

٣- تطوير نظم العمل بفصول المتفوقين ومدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنين بعين شمس: بذلت جهود كبيرة لتطوير نظم العمل ،والارتقاء بالرعاية المتكاملة للطلاب المتفوقين بالمدارس الثانوية العامة ومدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنين بعين شمس.

٤- الاهتمام بالتربية البيئة والسكانية: ظهر اهتمام الوزارة بتطوير التربية البيئية والسكانية فى أجلى صوره بصدور القرار الوزارى رقم (٢٣٤) بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٥ بشأن إنشاء هياكل للتربية البيئية والسكانية بمديريات وإدارات التربية والتعليم.

٥- تشجيع التعليم الخاص وتطوير نظمه : اهتمت وزارة التربية والتعليم فى الفترة الأخيرة بتشجيع التعليم الخاص للقيام بدوره فى العملية التعليمية، وقد صدر القرار الوزارى رقم(٣٠٦) لسنة ١٩٩٣ بشأن التعليم الخاص، وتلبية لرغبة الجاليات المصرية خارج جمهورية مصر العربية فقد صدر القرار الوزارى رقم (١٨٠) لسنة ١٩٩٣ بشأن إنشاء مدارس مصرية خاصة بمصروفات خارج جمهورية مصر العربية.

٦- تعيين مدرسين مساعدين :صدر القرار الوزارى رقم (١٨) بتاريخ١٩٩٤/١/١٦ بتعيين بعض المدرسين المساعدين حديثى التخرج للعمل مع مدرسين من ذوى الخبرة للاستفادة من خبرتهم.

٧- الاهتمام بالإرشاد التعليمى بالمدارس الثانوية العامة : صدرالقرار الوزارى رقم (٩٠٠) بتاريخ ١٩٩٤/٥/٨ والذى يقضى باختيار مرشد تعليمى أو أكثر لكل مدرسة .

٨- إيفاد المدرسين فى بعثات للخارج : بدأت الوزارة فى العام الدراسى١٩٩٤/٩٣ إيفاد بعض مدرسى مواد العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية فى بعثات للخارج.

٩- تدريب الاخصائيين النفسيين فى كليات التربية: لمواصلة الاهتمام بالإرشاد النفسى فى المدارس الثانوية العامة قامت الوزارة بعقد دورة تدريبية للإخصائيين بكلية التربية ، جامعة عين شمس.

تطوير امتحان شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الثانوى العام

تنفيذاً للقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ الصادر بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بالقانون رقم (٢٣٢) لسنة ١٩٨٨. أصبحت مقررات الدراسة فى التعليم الثانوى تتكون من مواد إجبارية، ومواد اختيارية، ويجرى الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين، الأولى فى نهاية السنة الثانية ، والأخرى فى نهاية السنة الثالثة ، ويسمح للطالب، فى نهاية كل مرحلة، بالتقدم للامتحان فى المواد المقررة بها وذلك فى امتحان واحد أو اثنين .

ويمنح الناجحون فى جميع المواد المقررة للدراسة فى المرحلتين المشار إليهما شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة، ويحسب للطالب فى نتيجة الثانوية العامة أعلى الدرجات التى حصل عليها

فى سنتين متتاليتين تم اجتيازهما بنجاح ما لم يكن بينهما فاصل بسبب وقف القيد أو عدم دخول الامتحانات فى مادة أو أكثر بعذر غير مقبول، ويحدد وزير التعليم بقرار منه شروط وقف القيد ، وقواعد تنظيم قبول الأعذار.

ثانيا: الواقع الكمى للتعليم الثانوى

أما من حيث الواقع الكمى للتعليم الثانوى، والمقصود به المحاور الثلاثة، وهى المدرسة والطالب والمعلم من ناحية، ومن ناحية أخرى الواقع الكمى الناتج من تفاعل هذه المحاور الثلاثة مثل نسب النجاح والرسوب ومدى الإقبال على نوعيات التعليم المختلفة ، علمى وأدبى ، والتسرب من المدرسة ،الخ.

لقد أوضح هذا الجزء من الدراسة أن أعداد المدارس الثانوية بجمهورية مصر العربية قد تطورت من ١٠٦١ مدرسة عام ١٩٨٩/٨٨ إلى ١٢٩٥ مدرسة عام ٩٣/٩٢ بزيادة قدرها ٢٣٤ مدرسة ،أى أن متوسط معدل نمو المدارس الثانوية على مستوى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٨٩/٨٨ إلى ١٩٩٣/٩٢ يساوى ٥٪ تقريباً، أما متوسط معدل نمو المدارس الثانوية بمحافظة القاهرة فى خلال نفس الفترة الزمنية فكان يساوى ٦٪، وفى محافظة القليوبية يساوى ٦٪ أيضاً، فى حين أنه فى محافظة الجيزة وصل إلى ١١٪.

كذلك ظهر أن هناك تزايداً واضحاً فى أعداد المدارس الثانوية بالريف قياساً بمثيلاتها فى الحضر حيث اتضح أن نسبة تزايد أعداد المدارس الثانوية بالحضر فيما بين عامى٩٢/٩١، ٩٣/٩٢كان ٥٪، فى حين أن نسبة تزايد أعداد هذه المدارس فى نفس الفترة الزمنية جاءت مساوية ٢٢ ٪ بالريف ، وإن كانت هذه النسب تتفاوت باختلاف المحافظات.

وجدير بالذكر أن هناك مدارس ثانوية تعمل بنظام الفترتين ، بلغ عددها عام٩٢/٩١ تسع عشرة مدرسة، ووصلت إلى ٩٥ مدرسة عام ٩٣/٩٢، ومن ثم فإن نسبة المدارس التى تعمل بنظام الفترتين فى المرحلة الثانوية على مستوى الجمهورية عام ٩٢/٩١ بلغت ١,٦ ٪ من إجمالى عدد المدارس الثانوية، بينما وصلت عام ٩٣/٩٢ إلى ٧,٣ ٪، وتشير الزيادة فى النسبة إلى تزايد أعداد المدارس التى تعمل فترتين ، مما يتعارض مع الجهود التى تبذل من أجل إصلاح التعليم والقضاء على نظام الفترات الدراسية التى تعد أحد المشاكل التى يعانى منها النظام التعليمى،

فكيف يكون عدد المدارس الثانوية التى تعمل فترتين ١٩ مدرسة عام ٩٢/٩١ فتزداد إلى ٩٥ مدرسة عام ٩٣/٩٢؟

أما فيما يتصل بالطلبة، وهم الموارد البشرية للدولة والتى تعدها للمستقبل، فلقد تزايدت أعدادهم بالمدارس الثانوية من ٥٦٠٤٨٥ طالبا وطالبة عام١٩٨٩/٨٨ إلى ٧٢٧٦٩٠ طالبا وطالبة عام ١٩٩٣/٩٢، أى بزيادة قدرها حوالى ٣٠ ٪، وإن كان هناك تباين فى نسب هذه الزيادة فى المحافظات المختلفة، فلقد كانت نسبة تزايد أعداد طلبة المرحلة الثانوية فى القاهرة ٢٧ ٪ وفى القليوبية ٢٩ ٪، وفى الجيزة ٥٠ ٪. ولقد أظهر التحليل تبايناً واضحاً فى نسبة زيادة أعداد الطلبة الذكور، ونسبة أعداد الطلبة الإناث فى التعليم الثانوى ، فلقد وصلت النسبة الأولى إلى ٢٠ ٪، بينما زادت فى حالة الإناث ووصلت إلى ٤٥ ٪، وهذا يوضح تزايد إقبال الإناث على التعليم الثانوى.

وعندما أجريت مقارنة بين معدلات نمو كل من المدارس وأعداد الطلبة بمرحلة التعليم الثانوى لمعرفة ما إذا كانت أعداد المدارس تتزايد بالقدر المناسب لتزايد أعداد الطلبة، وجد أن هناك نوعا من التوافق بين معدلات نمو كل من المدارس وأعداد الطلبة بالمدارس الثانوية بكل من القاهرة والقليوبية والجيزة ، بينما على مستوى الجمهورية نجد أن هناك فرقا كبيرا بين كل من المعدلين حيث تتزايد المدارس بنسبة٥٪ فى الوقت الذى تتزايد فيه أعداد الطلبة بهذه المدارس فى نفس الفترة الزمنية بمعدل ٧ ٪، وهذا يوضح وجود اختلال فى باقى محافظات الجمهورية.

ولقد وصلت نسبة الطلبة فى مرحلة التعليم الثانوى العام فى الريف إلى إجمالى عدد الطلبة على مستوى الجمهورية إلى ١٣ ٪ عام٩٢/٩١، وارتفعت هذه النسبة لتصبح ١٧ ٪ عام ٩٣/٩٢، مما يعنى "زيادة الإقبال على التعليم الثانوى بالريف".

كما اتضح أنه فى الوقت الذى ازدادت فيه أعداد المدارس الثانوية فى حضر جمهورية مصر العربية بين عامى ٩٢/٩١ . ٩٣/٩٢ بنسبة ٥ ٪، ازداد عدد الطلبة بنسبة ٢٢٪، كما أنه فى الوقت الذى ازدادت فيه اعدد المدارس الثانوية فى ريف جمهورية مصر العربية فيما بين عامى ٩٢/٩١ . ٩٣/٩٢ بنسبة ٢٢ ٪، زاد عدد الطلبة بنسبة ٦١ ٪، وهذا يعكس الفجوة فيما بين الريف والحضر.

وإذا إنتقلنا للمعلم ، وهو المحور الثالث من المحاور الأساسية للعملية التعليمية ، وهو فى الوقت ذاته من أهم المحاور، فالمعلم الكفء قد يستطيع التغلب على القصور فى إمكانيات التعليم ، ومن ثم يتوقف على عطائه الكثير. لقد ازدادت أعداد المعلمين فى مرحلة التعليم الثانوى من ٤٤٩١٦ معلما ومعلمة عام٩١/٩٠ إلى ٤٧٤٨٥ عام٩٢/٩١ أى بزيادة قدرها ٦٪، ويلاحظ أن نسبة الإناث إلى إجمالى المعلمين عام٩١/٩٠ بلغت حوالى ٣٥ ٪، ثم ارتفعت إلى ٣٦ ٪ عام٩٢/٩١ وهى نسبة لها دلالتها على مدى مشاركة الإناث فى العمل بالتدريس.

ووجد على مستوى إجمالى الجمهورية ٣٠٠٢٧ معلما ومعلمة فى عام ٩٢/٩١ مؤهلين تأهيلاً تربوياً عالياً ، أى ما يعادل ٦٣ ٪ من إجمالى المعلمين فى مرحلة التعليم الثانوى العام ، وتتفاوت هذه النسبة من محافظة إلى محافظة ، فهى على مستوى محافظة القاهرة تصل إلى ٥٩٪، وفى القليوبية تصل إلى ٧٣ ٪، وفى الجيزة تصل إلى ٥٤٪.

وباستخدام البيانات المتاحة عن مدى الإقبال على التعليم الأدبى والتعليم العلمى بمرحلة التعليم الثانوى، توصلت الدراسة إلى وجود تزايد فى الإقبال على الدراسة الأدبية، ومن ثم جاء التساؤل، ما هى الأسباب وراء تزايد الإقبال على التعليم الأدبى على حساب التعليم العلمى، ولقد أوردت الدراسة الفروض التالية:

تحتاج دراسة العلوم والرياضيات إلى قدر أكبر من مشاركة المعلمين، وعطائهم للطلبة بصورة لم تعد موجودة بالشكل المطلوب لدى كثير من المعلمين.

تحتاج دراسة العلوم والرياضيات إلى قدر أكبر من بذل الجهد من قبل الطلاب من بداية العملية التعليمية وعلى مدى مراحلها المختلفة ، إلى جانب دور المدرسة (المعلمين) وهو دور لم يعد موجودا بالدرجة المطلوبة.

انتشرت فى مصر كثير من مدارس اللغات التى تعتمد فى تدريس العلوم والرياضيات فى المراحل الأولى من التعليم على معلمين يجيدون اللغات الأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية) وغالبا ما تكون دراسة هؤلاء أدبية ، ومن ثم تكون قدرتهم على تدريس هذه المواد (العلوم والرياضيات) محدودة مما قد يؤدى إلى عدم ترغيب الطالب فى تلك المواد.

انخفاض أسعار الدروس الخصوصية فى المواد الأدبية قياساً بأسعار الدروس الخصوصية فى

العلوم والرياضيات مما يشكل عبئاً كبيراً على الأسرة ، ويدفع الكثير من الأسر لتوجيه أبنائها إلى دراسة العلوم الأدبية رغبة فى التخفيف من العبء المادى الواقع عليها.

أما فيما يتعلق بالتسرب من التعليم الثانوى، وهو ما يمثل هدراً فى الأموال التى تنفق على هذه المرحلة، فلقد وجد أنه أعلى فى الصف الأول بالمقارنة بالصف الثانى، فلقد وصلت نسبة التسرب فى الصف الأول عام ٩٢/٩١ إلى ١١,٤٤ ٪على مستوى إجمالى الجمهورية، وتباينت هذه النسبة بشكل واضح بين المحافظات المختلفة ، فوصلت إلى أعلى قيمة لها بمحافظة القاهرة حيث بلغت ٢٤,٨٢ ٪ وهى نسبة كبيرة، بينما اخفضت هذه القيمة إلى ١٢ ٪ فى محافظة جنوب سيناء.

ولقد شهد عام ٩٣/٩٢ تحسناً فى نسب التسرب حيث بلغت على مستوى الجمهورية ٨,٤٪، كما لوحظ انخفاض نسبة التسرب فى الصف الثانى بمحافظة القاهرة عن عام٩٢/٩١ حيث وصلت إلى ١٩,٨٢٪ وإن كانت ما زالت تحتل المركز الأول فى ارتفاع نسب التسرب بين محافظات الجمهورية.

وباستطلاع أعداد المتعطلين وقوة العمل، وجد أن عملية التسرب لا تكون بالضرورة من أجل العمل، وإنما قد يكون السبب راجعاً إلى خلل فى العملية التعليمية ذاتها، من صعوبة فى المناهج، وعدم الإشراف المحكم على الطلبة فى هذه السن، وعدم إشباع رغباتهم بمناهج تتفق وقدراتهم، إلى غير ذلك من الأسباب.

أما فيما يرتبط بحل مشكلة الدروس الخصوصية ، فلقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٦ بشأن المجموعات الدراسية للتقوية حيث جعل تقوية الطلاب من الناحية التعليمية خدمة إضافية من مسئولية المدرسة، وقد نص القرار على ضرورة تنظيم المدارس لهذه المجموعات فى المواد التى يحتاج إليها الطلاب مقابل اشتراكات لا تشكل عبئا ثقيلا على الطلبة ومن ثم عدم الإخلال بجوهر العملية التعليمية .

وفى عام ١٩٩٤ صدر القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٩٤ بشأن المجموعات الدراسية للتقوية فألغى العمل بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ٨٨ حيث وضع وضع المجموعات فى كل من مدارس الريف والحضر ....ولقد أضاف هذا القانون ما سمى بمجموعات التقوية المتميزة التى لا يزيد عدد طلاب

المجموعة فيها عن عشرة طلاب. ويسدد الطالب فى المجموعة المتميزة فى المرحلة الثانوية العامة، والفنية على مستوى مدارس القرى ٢٢ جنيها فى صفوف النقل و٣٠ جنيها فى شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة وما فى مستواها، وعلى مستوى مدارس المدن ٤٠ جنيها فى صفوف النقل و٥٠جنيها فى شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة وما فى مستواها. والتساؤل هنا هل هذا السعر مبالغ فيه للمادة الواحدة وخاصة للمجموعات المتميزة؟ وأليس هذا دافعا لكثير من أولياء الأمور والطلبة إلى اللجوء للدروس الخصوصية كحل أفضل من هذه المجموعات ؟

ثالثا: تخطيط برامج التدريب فى أثناء الخدمة للمعلمين بمرحلة التعليم الثانوى فى مصر

تبين الإحصائيات لعام ١٩٩٢/٩١ أن ثلث عدد المعلمين والمعلمات حاصلون على مؤهلات عليا غير تربوية ، الأمر الذى يدفع بضرورة إعادة تأهيلهم تربوياً، وتدريبهم للارتقاء بنموهم المهنى والاكاديمى والثقافى والتربوى، ومن ثم يمكنهم مواكبة الجديد فى مجال البحث والتجريب، ولا سيما وأن المناهج فى تطور مستمر، وتحتاج إلى تجديد فى خبرات المعلمين.

ومن مراجعة واقع تدريب المعلمين فى أثناء الخدمة فى مصر يتضح أنه على الرغم من أن تخطيط برامج التدريب عملية تستند إلى التكامل بين إدارات التخطيط والتدريب التى تقترح البرامج وتحولها إلى خطط للتدريب، فإن أصابع الاتهام تشير إلى وجود بعض السلبيات، وأوجه القصور فى عملية تخطيط برامج تدريب المعلمين فى أثناء الخدمة.

وللتحقق من ذلك تحددت أهداف الجزء الحالى من البحث كما يلى :

١- التعرف على واقع التخطيط لبرامج التدريب فى أثناء الخدمة لمعلمى المرحلة الثانوية فى مصر.

٢- تحديد المشكلات المرتبطة بهذا الواقع ، وتعيين الأسباب لكل مشكلة.

٣- التوصل إلى مجموعة من التوصيات التى تساعد على رفع مستوى أداء عملية التخطيط للتدريب فى أثناء الخدمة للمعلمين فى مصر.

وللوصول لذلك تم تطبيق استبيانين على عينة من المعلمين بمرحلة التعليم الثانوى ممن

تعرضوا لبرامج تدريبية فى أثناء الخدمة ، وأيضا بعض العاملين فى إدارات التدريب، وتحدد الهدف من الإستبيانين بالحصول على حقائق عن واقع تخطيط برامج المعلمين أثناء الخدمة فى مصر، ومشكلاتها، وذلك عن طريق الإجابة على بنودهما، وبعد التأكد من ثبات وصدق كل منهما تم تطبيق الاستبيان الأول على عينة ممثلة من معلمى المرحلة الثانوية بمدارس القاهرة والجيزة والقليوبية، أما الاستبيان الثانى فلقد طبق على عينة من العاملين بإدارة التدريب بلغ عددها ٢٥. أما المعلمون فلقد بلغ عددهم ٤٩ معلماً.

ومن أهم المقترحات التى توصل لها هذا الجزء من الدراسة ما يلى:

١- ضرورة اتباع طريقة منظمة عند إعداد خطط التدريب وبرامجه من أجل التأكد من تناول كل الاعتبارات والأسئلة الهامة فى عملية التخطيط للبرامج واتخاذ القرارات بطريقة منطقية، وهذا يتطلب بناء نقاط ارتكاز لاتخاذ القرارات توفيراً للجهد ، وتجنباً للتكرار وازدواج وتضارب المهام، ويتطلب الأمر أيضاً تدوين البرامج التدريبية وكفايتها لتشتمل على ما تم تنفيذه منها، ومالم يتم تنفيذه، وأسباب ذلك، مما يسمح بتوسيع نطاق المشاركة فى عملية الإعداد والتحضير للخطط والبرامج التدريبية.

٢- تحديد مهام المشاركة فى عملية الإعداد والتحضير لبرامج التدريب بحيث تتولى الإدارة العامة للتدريب - مثلاً - تنظيم الجهود، واستنباط مصادر الخطط والبرامج الجديدة للاستعانة بها فى بناء كيان الخطط والبرامج الجديدة ، وترشيد عملية اتخاذ القرارات الفنية المختلفة، ثم القيام بعملية التنفيذ للبرامج.

٣- يقترح عند تحديد ميزانية لبرامج التدريب ضرورة تحليل الاحتياجات التدريبية ، وتصميم البرامج،وتحديد المواد التدريبية والتى يجب أن يحصل عليها المتدرب ، وجرعات التدريب المناسبة،وتحديد الوسائل والتحسينات التى يمكن إدخالها ،ودراسة تكلفة كل ذلك، وتكلفة الموارد الأخرى ،والأفراد و الأجهزة.

أما فيما يتعلق بالتوصيات فلقد جاءت كما يلى:

١- ضرورة مشاركة جميع أطراف التدريب فى عملية تحديد الأهداف، وضرورة صياغة الأهداف بطريقة سلوكية أو إجرائية،كما يجب أن تتضمن برامج التدريب أثناء الخدمة أهدافا عامة وأهدافا خاصة.

٢- ضرورة تقصى الاحتياجات التدريبية إما عن طريق دراسة مسحية لحصر الكفايات وأوجه النقص فيها ، وذلك من واقع التقارير، وإما عن طريق الوسائل والطرق المختلفة الخاصة بالكشف عن المطالب التدريبية.

٣- ضرورة حصر الإمكانات الحالية، بشرياً وتنظيميا وفنياً ومادياً وحتى يمكن سد النقص بها ، ويجب أن تشمل الإمكانات البشرية الأفراد القادرين على التخطيط وإعداد وإدارة وتنفيذ برامج التدريب أثناء الخدمة.

٤- ضرورة الاهتمام بفئة المدربين ، وعدم الاقتصار على أساتذة الجامعات.

٥- يجب أن تكون محتويات التدريب منسجمة مع رغبات المتدربين وطبيعة الواجبات والمهام المنوطة بهم.

٦- يجب أن تتضمن خطة الإعداد والتحضير لبرامج التدريب ترجمة الخطة إلى واقع ملموس، وترجمة الترتيب الزمنى لخطة التدريب إلى جدول تنفيذى، ومواجهة المشكلات التى قد تطرأ، ومتابعة ما تحقق من أهداف ، ومراجعتها أولاً بأول.

٧- ضرورة أن يعين فى إدارات التدريب الأفراد المؤهلون، مع الاهتمام باستمرار تدريبهم على الجديد فى مجال التخطيط للتدريب فى أثناء الخدمة، والاستفادة من خبرات المعاهد والمراكز التدريبية المتخصصة فى المجال ، سواء فى الداخل أو الخارج.

٨- اتباع أحدث الأساليب فى تقويم المتدربين،كما يجب الأخذ بالتقويم الأولى والمصاحب والنهائى فى جميع برامج التدريب، كما يجب متابعة المتدربين للوقوف على معدلات الأداء والإنجاز.

٩- ضرورة تحفيز وتمييز المعلم الملتزم والمشارك فى برامج التدريب أثناء الخدمة بالمقارنة بغيره من المعلمين لزيادة الإقبال على التدريب، ولإتاحة مساحة أكبر للمشاركة الإيجابية الفعالة فى التدريب، والإقبال على العمل ، وزيادة الإنتاجية.

١٠- ضرورة ربط التدريب بالترقية ،وتخصيص حوافز مالية ومعنوية.

١١- ضرورة جعل التدريب على رأس العمل ما أمكن ذلك ، واعتبار المدرسة وحدة تدريبية توفيراً للوقت والجهد والمال.

رابعا : المشاكل السلوكية لطلبة المرحلة الثانوية

الغالبية العظمى من طلبة المرحلة الثانوية يكونون فى مرحلة المراهقة ، بعضهم يكون قد وصل لمرحلة البلوغ ،والبعض الآخر يكون قد تعدى هذه المرحلة والتى يحدث فيها نمو جسمى سريع ،وقد يقابل المراهقون فى هذه المرحلة بعض المشاكل التى قد تتصل بالنواحى الغذائية ، والبعض يتصل بتجريب استخدام بعض العقاقير ، والمراهق فى هذه المرحلة ينمو فى النواحى المعرفية حيث يصبح قادراً على التجريب والتفكير الاستدلالى وغير ذلك من أنواع التفكير، وتنعكس هذه التغيرات فى السلوك اليومى للمراهق ، وفى هذه المرحلة يتميز الأولاد على البنات فى الرياضيات،كما تستمر اللغة فى هذه المرحلة فى النمو بطرق دقيقة، ومن المشاكل الشائعة فى هذه المرحلة مشكلة التسرب من التعليم، وتعتبر هذه المرحلة أيضا من المراحل الهامة فى النمو الخلقى ونمو الهوية الخاصة بالمراهق.

وتتلخص مشكلة هذه الدراسة فى محاولة تحديد أهم المشاكل السلوكية التى يعانى منها طلبة المدارس الثانوية فى مصر والتى قد تؤثر عليهم وعلى سير العملية التعليمية فى المدرسة تأثيراً سيئاً.

والهدف من هذه الدراسة هو تحديد أهم المشاكل السلوكية التى يعانى منها طلبة المرحلة الثانوية من الذكور والمقيدون فى مدارس البنين ، وطلبة المرحلة الثانوية من الإناث والمقيدات فى مدارس البنات من وجهة نظر مدرسيهم، ومن وجهة نظر كل من البنين والبنات، ومعرفة مدى الاتفاق والاختلاف فيما بين رؤية كل من المجموعات الأربع السابقة فى تحديد هذه المشكلات ، ومعرفة الارتباط فيما بين ترتيب المجموعات المختلفة للمشاكل التى يعانى منها طلبة المرحلة الثانوية، وذلك بهدف تعريف كل مجموعة من المجموعات الأربع، والمجتمع بوجه عام، بهذه المشاكل للعمل على القضاء عليها والتخفيف من آثارها بما يساعد على انتظام العملية التعليمية ، واستفادة الطلبة والطالبات لأقصى درجة ممكنة ، وإعدادهم الإعداد السليم.

ولقد استخدمت هذه الدراسة قائمة المشكلات السلوكية لطلبة المرحلة الثانوية والتى أعدها الباحث بناء على مسح للعديد من كتب علم النفس المصرية والأجنبية، والرجوع للدراسات السابقة وذلك للتعرف على أهم المشكلات السلوكية التى قد يعانى منها الطلبة فى المرحلة الثانوية، ولقد

تم تجريب القائمة التى أمكن تجميعها وتعديلها ثم تطبيقها وحساب ثباتها ، والذى جاء مساوياً ٠,٩٧ ، أما صدق القائمة فلقد كان هناك تأكد من صدق محتواها وذلك بناء على طريقة تكوينها.

قام بتطبيق القائمة على الطلبة والطالبات المعيدون والمدرسون المساعدون بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى ، بعد أن تلقوا التدريب اللازم ، وبعد أن تم تفريغ إجابات الطلبة والطالبات والمدرسين والمدرسات تم إجراء التحليل الإحصائى، والذى استخدم فيه حساب المتوسطات ، ومعامل ارتباط سبيرمان ، ويوضح الجدول رقم (١) المشكلات العشر الأولى الأكثر انتشاراً فى مدارس البنين، وفى مدارس البنات من وجهة نظر كل من الطلبة والطالبات والمدرسين والمدرسات فى كل من مدارس البنين ومدارس البنات، ويتضح من هذا الجدول أن هناك ثلاث مشاكل ظهر أنها من بين المشاكل العشر الأول الأكثر انتشاراً من وجهة نظر الطلبة والطالبات والمدرسين والمدرسات فى كل من مدارس البنين والبنات وهذه المشاكل هى:

١- فقدان الميل للعمل المدرسى .

٢- الكسل والخمول الزائد.

٣- العناد وعدم الطاعة.

أما المشاكل التى ظهرت على أنها من أكثر المشاكل العشر الأولى الأكثر انتشاراً لدى ثلاثة مجموعات من الجماعات التى شاركت فى الإجابة على الدراسة فهى:

١- فقدان الميل للعمل المدرسى.

٢- الكسل والخمول الزائد.

٣- الفوضى والتهريج والخروج على النظام.

٤- العناد وعدم الطاعة.

٥- التأخر الدراسى أو الفشل فى التحصيل.

٦- الشرود والانغماس فى أحلام اليقظة.

٧- عدم القدرة على الاستمرار أو المثابرة فى العمل.

أما المشاكل التى ظهرت على أنها من المشاكل العشر الأولى الأكثر انتشاراً لدى مجموعتين

فقط فهى:

١- الهروب من المدرسة.

٢- كثرة الغياب.

٣- الاكتئاب المستمر .

٤- تدخين السجائر .

٥- التردد وعدم الاستقرار.

٦- الشعور الدائم بالتعب والمرض والإنهاك .

٧- الهروب من المدرسة .

أما المشاكل التى ظهرت على أنها من المشاكل العشر الأولى الأكثر انتشاراً لدى مجموعة واحدة من المجموعات الأربع فهى:

١- تخريب ممتلكات الآخرين.

٢- الاتكالية والاعتماد على الغير.

٣- الغيرة من الآخرين.

٤- عدم القدرة على التعبير عن الرأى.

ولقد حسبت معاملات الارتباط فيما بين ترتيب المجموعات الأربعة للمشكلات السلوكية لطلبة المرحلة الثانوية فجا ت كما يأتى:

ر (الطالبات، الطلبة) = ٠,٤٠

ر (الطالبات، مدرسيهم) = ٠,٧٣

ر (الطالبات، مدرسى البنين) = صفر

ر (الطلبة ، مدرسى البنين) = ٠,٧٦

ر (الطلبة، مدرسى البنات) = ٠,٢٠

ر (مدرسى البنين، مدرسى البنات) = ١٢ , ٠

وتحقق معاملات الارتباط السابقة صحة فروض الدراسة وهى :

١- هناك ارتباط موجب فيما بين ترتيب الطلبة للمشاكل السلوكية التى يعانون منها وترتيب مدرسيهم ومدرساتهم لهذه المشكلات.

٢- هناك ارتباط موجب فيما بين ترتيب الطالبات للمشاكل السلوكية التى يعانون منها وترتيب مدرسيهم ومدرساتهم لهذه المشكلات.

٣- هناك ارتباط موجب فيما بين ترتيب التلاميذ من الذكور للمشاكل السلوكية التى يعانون منها وترتيب الطالبات للمشاكل السلوكية التى تعانين منها.

٤- هناك ارتباط ضعيف فيما بين ترتيب المدرسين والمدرسات فى مدارس البنات وترتيب الطلبة فى مدارس البنين للمشاكل التى يعانون منها.

٥- هناك ارتباط ضعيف بين ترتيب المدرسين والمدرسات فى مدارس البنات والمدرسين والمدرسات فى مدارس البنين.

التوصيات

١- إجراء دراسات للتعرف على الأسباب الكامنة وراء أهم المشكلات السلوكية الأكثر انتشاراً والتى تعمل على إعاقة العملية التعليمية فى المدرسة الثانوية، ومنها الفوضى والتهريج والخروج على النظام وفقدان الميل للعمل المدرسى والهروب من المدرسة وكثرة الغياب ، الخ.

٢- تدريب المدرسين على أفضل الأساليب للتعامل مع المراهقين ودراسة خصائص هذه المرحلة بشيء من التفصيل.

٣- العمل على إعداد المدرسة إعداداً جيداً، وتعديل المناهج، وتحويل المدرسة إلى بيئة تعمل على جذب التلاميذ إليها ، بحيث تصبح أكثر جاذبية من البيئة الخارجية.

٤- إشراك الطلبة فى إدارة المدرسة ومشاركتهم فى وضع القوانين التى يلتزمون بها.

٥- الاهتمام بالأنشطة المدرسية المختلفة والعمل على توفير الفرصة لاشتراك جميع التلاميذ

جدول رقم (١)
المشاكل العشر الأولى الأكثر انتشاراً من وجهة نظر الجماعات المشاركة فى الدراسة مرتبة من أكثرها لأقلها تكراراً بالنسبة لكل جماعة من الجماعات

م	طلبة المدارس الثانوية للبنين	طالبات المدارس الثانوية للبنات	مدرسى ومدرسات مدارس البنين	مدرسى ومدرسات مدارس البنات
١	الفوضى والتهريج والخروج على النظام	الاكتئاب *	الهروب من المدرسة	الشرود والانغماس فى أحلام اليقظة
٢	فقدان الميل للعمل المدرسى ****	عدم القدرة على الاستمرار والمثابرة فى العمل ***	الفوضى والتهريج والخروج على النظام ***	الاتكالية والإعتماد على الغير *
٣	الهروب من المدرسة **	فقدان الميل للعمل المدرسى ****	فقدان الميل للعمل المدرسى ****	فقدان الميل للعمل المدرسى ****
٤	كثرة الغياب**	التردد وعدم الاستقرار **	كثرة الغياب**	التردد وعدم الاستقرار**
٥	الكسل والخمول الزائد****	الفوضى والتهريج والخروج على النظام ***	تدخين السجائر**	الكسل والخمول الزائد ****
٦	العناد وعدم الطاعة ****	الشرود والانغماس فى أحلام اليقظة ***	العناد وعدم الطاعة **	عدم القدرة على الإستمرار والمثابرة فى العمل ***
٧	الاكتئاب المستمر**	التأخر الدراسى والفشل فى التحصيل ***	تخريب ممتلكات الآخرين*	الغيرة من الآخرين*
٨	التأخر الدراسى والفشل فى التحصيل***	العناد وعدم الطاعة****	الكسل والخمول الزائد****	العناد وعدم الطاعة****
٩	عدم القدرة على الاستمرار والمثابرة فى العمل***	الكسل والخمول الزائد****	التأخر الدراسى أو الفشل فى التحصيل***	عدم القدرة على التعبير عن الرأى
١٠	تدخين السجائر **	الشعور الدائم بالمرض والتعب والإنهاك**	الشرود والانغماس فى أحلام اليقظة***	الشعور الدائم بالتعب والمرض والإنهاك**

- العلامات (*)تشير إلى التكرار.

مشاركة فعالة فى تلك الأنشطة.

٦- تقوية العلاقة فيما بين البيت والمدرسة والعمل على متابعة التلاميذ والالتزام بتطبيق القوانين المختلفة.

٧- الاهتمام بالصحة الجسمية والنفسية للتلاميذ.

٨- الاهتمام بتحسين المناخ المدرسى ، والعمل على التقليل من كثافة الفصول المدرسية.

٩- مراجعة المناهج المدرسية والعمل على ربطها ببيئة التلاميذ والتأكيد على تعليم التلاميذ أساليب التفكير العلمى والتفكير الناقد ، والجوانب العلمية والرياضية والتكنولوجيا.

١٠- إهتمام الإعلام بالعمل على توجيه أولياء الأمور و الأسرة بوجه عام على كيفية التعامل مع المراهقين وتوفير الجو المناسب لهم.

١١- ربط التعليم بالعمل ، أو تقديم التعليم الذى يعد الأفراد للأعمال المتوفرة أو التى يمكن توفيرها.

١٢- التوقف عن تعيين مدرسين غير تربويين ، والتأكيد على إكساب المدرسين مفهوما آخر لعملية النظام المدرسى ، وأنه لا يعنى أن يكون التلاميذ مستقبلين سلبيين لما يقدم لهم وألا يكون لهم رأى خاص بهم ، وألا يسمح لهم بحرية المناقشة والاعتراض.

١٣- إجراء دراسة مسحية لمشكلة الدروس الخصوصية واتخاذ إجراءات حاسمة للحد من هذه المشكلة.

١٤- الاهتمام بتقويم نمو الطالب فى النواحى الجسمية والمعرفية والوجدانية والتاكيد على التقويم التشخيصى.

خامسا: التعليم الثانوى العام، موارده ومخرجاته

كان الاهتمام فى هذا الجزء من البحث منصباً على تقويم عناصر مدخلات وعناصر مخرجات مرحلة التعليم الثانوى العام وذلك باستخدام منهج وصفى تحليلى، وباستخدام العديد من المؤشرات الكمية بأشكالها البسيطة والمركبة ، الأصلية والفرعية ، وذلك كأدوات للاستقراء والاستدلال والاستنباط من خلال مدخل تقويمى ذى منظور اقتصادى ورؤية تحليلية متكاملة سخر لها العديد من المتغيرات الديموجرافية والسكانية والتعليمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والجغرافية (ريفاً وحضراً

ومحافظات) حيث تعددت مصادر الحصول على بياناتها من مطبوعات محلية أو دولية وذلك كله سعياً نحو توصيف دقيق لسمات ومواصفات وخصائص عناصر المدخلات والمخرجات من هذه المرحلة التعليمية.

واستيفاء لهذا الهدف فقد قسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، إنصرف أولها لإلقاء الضوء على عناصر البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بتلاميذ مرحلة التعليم الثانوى العام من ناحية ثقلهم السكانى والعوامل المؤثرة فى نمو هذا الثقل، ومواصفات الأسر التى يندرجون منها ، ويتربون فيها، مع تبيان الزحف الحضرى الذى يعيشونه وتداعياته البينية ، والأمية الأبجدية التى يعايشونها أسرياً ومجتمعياً وتطورها.

وتطرق القسم الثانى لتقويم عناصر مرحلة التعليم الثانوى العام من موارد مالية متمثلة فى الإنفاق الحكومى العام (مع تبيان تكلفة التلميذ منه بتلك المرحلة) وإنفاق عائلى خاص، ومدى قدرة أى منهما على مواجهة عوامل التآكل فى قدرته الشرائية المتمثلة فى تضخم الأسعار، وانتهى هذا القسم باستعراض تطور المقيدين بالتعليم الثانوى العام باعتبارهم محلاً للعملية التعليمية بتلك المرحلة.

أما القسم الثالث فيمثل محاولة لتقويم مخرجات نظام التعليم الثانوى العام بإجراء رصد لتطور خريجى هذه المرحلة ثم اجراء تحليل مقارن لنتائج الثانوية العامة خلال السنوات الخمس (١٩٨٦-١٩٩٠) من خلال توضيح التباين فى نتائج شعب التخصصات الثلاثة وتوضيح التباين فى النتائج حسب أنواع المدارس والمقارنة بين النتائج حسب النوع وحسب المواقع الجغرافية ، وقد انتهى هذا القسم باجراء مقارنة بين نتائج المواد الدراسية المختلفة.

ولقد أوضحت الدراسة النمو المضطرد فى المكون السكانى لفئة عمر تلاميذ المرحلة الثانوية الذى يمكن أن يعكس تزايداً مضطرداً فى الطلب على الولوج إلى العملية التعليمية بتلك المرحلة ، الأمر الذى انعكس بدوره على التزايد المستمر فى المقيدين بمرحلة التعليم الثانوى العام ، والتى تمثل فى حد ذاتها مصدراً للطلب على الولوج إلى العملية التعليمية بالمرحلة الجامعية.

ومن اللافت للنظر أن هناك علامات إيجابية بالنسبة للإناث تتمثل أولاً فى تفوق معدلات انخفاض أمية الإناث على معدلات انخفاض أمية الذكور، ولا سيما خلال السنوات العشر (١٩٧٦-١٩٨٦) وتتمثل ثانياً فى تضاعف عدد الإناث لكل مائة من الذكور المقيدين بالتعليم

الثانوى خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) ذلك فيما يتعلق بالإناث كمدخلات فى عملية التعليم بمرحلة التعليم الثانوى العام ، وتتمثل ثالثاً فيما يتعلق بالإناث كمخرجات من تلك المرحلة التعليمية (من واقع نتائج الثانوية العامة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠)، حيث ظهر تفوق البنات فى التخصصات الثلاثة (أدبى ، رياضيات، علوم) وفى جميع تلك السنوات ، وقد ظهر تفوق البنات على البنين بصفة خاصة بالمدارس الرسمية وبمدارس اللغات والمدارس الخاصة بمصروفات، ولا شك أن تلك علامات إيجابية باعتبارها تمثل تطوراً فى تنمية المرأة فى مصر لا شك سيكون لها انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة والمجتمع ككل.

كما أن اهتمام الدولة بالاستثمار فى التعليم باعتباره المكون الأساسى للاستثمار فى رأس المال البشرى لتحويله إلى موارد بشرية ذات إنتاج وإنتاجية فعالة من خلال ما تضفيه العمليات التعليمية على الإنسان من قيم معرفية مضافة ، بدأت تتضح بوادره فيما تمثل أولاً من تجاوز الإنفاق الحكومى على التعليم لما ينفق على الصحة وفيما يتمثل ثانياً من التزايد فى الإنفاق الحكومى على قطاع التعليم مقارنة بالبطء الشديد فى تزايد الإنفاق الحكومى على قطاع الصحة وفيما يتمثل ثالثا فى تجاوز الإنفاق الحكومى على التعليم للإنفاق الحكومى على الدفاع فى عام ١٩٩١، الأمر الذى ظهر جلياً فى الزيادة الملموسة فى تكلفة التلميذ عام ١٩٩١/٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٢/٨١.

إلا أنه على مستوى الإنفاق الخاص العائلى فإن نسبة الإنفاق الخاص العائلى على التعليم يحتل ترتيباً متأخراً على نسبة الإنفاق العائلى على الصحة سواء بالريف أو بالحضر، وأن الإنفاق الخاص العائلى على كلا البندين يحتل مرتبة متأخرة بالنسبة للإنفاق الخاص العائلى على البنود الأخرى ، وقد انسحب ذلك أيضاً على المتوسط السنوى لإنفاق الأسرة على الصحة أو على التعليم.

وفيما عدا الزيادة فى المتوسط السنوى لإنفاق الأسرة بالريف على التعليم خلال الفترة(١٩٨٢/٨١-١٩٩١/٩٠) فإن الزيادات التى حدثت خلال تلك الفترة فى الإنفاق الحكومى العام على التعليم أو فى متوسط تكلفة التلميذ بالمحافظات أو فى المتوسط السنوى لإنفاق الأسرة على التعليم بالحضر لم تستطع مسايرة الزيادة فى معدلات التضخم، الأمر الذى يعنى تآكلا فى القوى الشرائية للزيادة على أوجه الإنفاق تلك ، لم تستطع أن تواجهها الزيادات النقدية فيها ، وهو الأمر الجدير بالعناية والاعتبار لدى كل من صانع ومتخذ قرار تخصيص الموارد لقطاع التعليم إن

أريد استثماراً حقيقياً فى رأس المال البشرى وتنمية فعالة للموارد البشرية وذلك سواء على مستوى الإنفاق الحكومى العام أو الإنفاق العائلى الخاص.

فاصلاح حال المدرسين مادياً (بالمرتبات والحوافز) وتكويناً (بالتأهيل والتدريب) وتطوير المناهج (مراجعة وتنقية وتحديثاً) وتطوير المبانى المدرسية (القائم منها والذى سيشيد) وتطوير أساليب وأدوات توصيل المعارف (بتوفير كافة معينات التعليم من وسائل تعليمية ومكتبات ومعامل ومتاحف،.... الخ)وبعث الأنشطة التعليمية المساعدة (حصص الهوايات ، نظام الأسر، المعينات المغذية للفهم ، أنشطة التمثيل والخطابة والرحلات والزيارات الخارجية للمتاحف والآثار ولمجتمع حى المدرسة، والأنشطة الرياضية) وتطوير الإدارة التعليمية ولا سيما على مستوى المدرسة ، وتطوير البنية المدرسية ، كل ذلك وغيره من الأمور التى فى حاجة إلى توفير موارد مالية كافية ، بالإضافة إلى ترشيد الموارد المتاحة حالياً توجيها واستخداما، بإعتبار أن تحديث وتطوير التعليم فى مصر مشروعها القومى الأول.

ولا شك إن تدنى مستوى المخرجات من مرحلة التعليم الثانوى العام كمياً فى شكل أعداد من الراسبين بأحجام لا يستهان بها، ونوعياً فى شكل قيم معرفية مضافة ضئيلة تتمثل فى تدنى مستوى مجموع الدرجات التى يحصل عليها عدد لا باس به من الناجحين فى امتحان الثانوية العامة يمثل كل منها فاقداً لا يستهان به فيما ينفق على التعليم بتلك المرحلة، فقد وصل متوسط العدد السنوى للراسبين حوالى ١١٢٨١٤ تلميذاً من بين متوسط سنوى لعدد المتقدمين للامتحان قدره ٢٦٦١٥٠ تلميذاً ، اى ان نسبة الرسوب السنوية فى امتحان الثانوية العامة يصل إلى ٤٢,٤٪ وتصل التكلفة السنوية (للراسبين فى الثانوية العامة) التى تتحملها الدولة على شكل انفاق حكومى على التعليم الثانوى ما قدره ٣٥ مليون جنيه، فإذا ما أضيف إليها التكلفة السنوية للراسبين فى الثانوية العامة والتى تتحملها الأسر من إنفاقها الخاص والتى تبلغ فى المتوسط ٧١٤,١١٣ جنيهاً تقريباً (ناهيك عن الإنفاق العائلى الخاص من بنود الإنفاق الأخرى على تلاميذ مرحلة الثانوى العام) فإن جملة التكلفة السنوية للراسبين فى الثانوية العامة تصل إلى حوالى ٣٦ مليون جنيه ، والتى تصل خلال سنوات الدراسة الثلاث لمرحلة الثانوى العام إلى ١٠٨ مليون جنيه، تمثل بلا شك فاقداً فى الموارد.

ويزداد هذا الفاقد كثيراً إذا ما أخذ فى الإعتبار إجمالى تكلفة من حصلوا على مجموع منخفض فى الدرجات باعتبارهم مخرجات من العملية التعليمية للمرحلة الثانوية من ضعاف القيم

المعرفية المضافة.

ذلك كله يعضد الحاجة إلى نظرة ترشيد لما يخصص من موارد تلك المرحلة ، من طرح تساؤل عن إمكانية إعادة النظر فى معايير ومحكات القبول بمرحلة التعليم الثانوى العام بما يضمن الحصول على مدخلات من التلاميذ قابلة لإجراء العمليات التعليمية عليهم بتلك المرحلة ، وقادرين على اكتساب المعارف اللازمة بما يضمن الحصول على مخرجات من التلاميذ ذوى قيمة معرفية مضافة عالية المستوى ، إلا أن المسألة أكثر تعقيداً من ذلك حيث إن الأمر قد يكون فى حاجة إلى تطوير العملية التعليمية ذاتها من خلال تطوير كافة عناصر المدخلات والعمليات التعليمية وكافة العناصر الخاصة بهما من خلال توفير الموارد التى تسمح بذلك لضمان الحصول على مخرجات مؤهلة بقيمة معرفية عالية المستوى، يمكن اعتبارها حقيقة موارد بشرية قادرة على اداء دورها فى إحداث النمو الاقتصادى تراكماً، والتنمية المتواصلة هدفاً ، وقد يحتاج الأمر إلى دعم عملية الإدارة التعليمية ولا سيما على مستوى المدرسة باعتبار أن عملية الإدارة التعليمية تستلزم تأهيلاً خاصاً للقائمين بها نظراً لاتصاف الإدارة التعليمية بخصائص تميزها عن عمليات الإدارة الأخرى ولا سيما أن المدرسة تمثل إطاراً تربوياً يتم فيه إجراء كافة عمليات التشغيل التعليمية لإضفاء قيم معرفية مضافة على التلاميذ.

ولاشك أن الأسرة تلعب دورا هاما فى دور المؤسسات التعليمية، الأمر الذى يعكسه أن المحافظات ذات أعلى متوسط للتكلفة الحكومية المنفقة على التلميذ مثل محافظتى أسوان ومطروح بها أسوأ نسب للنجاح فى الثانوية العامة .

كما أن الدقة فى اختيار شعبة التخصص بالثانوية العامة تحتاج إلى إعادة نظر من خلال تصميم نظام دقيق وواضح للاختيار بين الشعب يستند إلى عدد من معايير ومحكات الاختيار المبسطة والميسورة، ولو اقتضى الأمر عمل بطاقة لكل طالب تلازمه منذ مرحلة التعليم الابتدائى(أو حتى منذ الحضانة) حتى انتهاء تعليمه وتنقل معه أيضاً عند شغله لأى وظيفة، وتتضح الحاجة إلى تصميم مثل هذه البطاقة والتى يمكن أن يطلق عليها بطاقة التلميذ ان مواد اللغات سواء اللغة الأجنبية الأولى أو اللغة الأجنبية الثانية أو اللغة العربية (وهى مواد ذات طابع أدبى) احتلت نتائجها المراكز الأولى فى شعبتى الرياضيات والعلوم ، بينما جاءت مواد التخصص بهاتين الشعبتين (الكيمياء والفيزياء والرياضيات) فى المؤخرة ، ومن ثم فإن الإختيار الدقيق لشعبة التخصص أمر يستلزمه تطبيق مفهوم ترشيد استخدام الموارد حيث أن تحرى الدقة فى اختيار شعبة

التخصص له تأثير على مخرجات مرحلة التعليم الثانوى العام كمياً بتقليل اعداد الراسبين ، ونوعياً برفع مستوى القيمة المعرفية المضافة ، فالاختيار السليم لشعبة التخصص يمثل أيضاً استخداماً رشيداً لما يخصص من الموارد اللازمة لإجراء العمليات التعليمية على مدخلات تلك المرحلة من التلاميذ.

سادساً: النظام الجديد للثانوية العامة، ما له وما عليه

تناول هذا الجزء مناقشة النظام الجديد للثانوية العامة، حيث أشار فى الجزء الأول منه للسلم التعليمى، ثم انتقل فى الجزء الثانى إلى النظام الجديد للثانوية العامة ، ما له وما عليه. أما الجزء الثالث فهو اقتراح لنظام معين لشهادة الثانوية العامة فى ظل إطار متكامل لتطوير التعليم الثانوى.

وبصدد تطوير التعليم الثانوى، المحت الدراسة إلى أخذ عدة اعتبارات فى الحسبان منها عدد سنوات الدراسة بالمرحلة الثانوية، والمواد التى ينبغى أن تقدم للتلاميذ بهذه المرحلة ، وقصر الدراسة والامتحانات بشهادة الثانوية العامة على عام واحد، مع الأخذ بنظام فصلين دراسيين، ينتهى كل فصل منهما بامتحان فى الأجزاء التى تم الانتهاء من دراستها .

ومثل هذا النظام المقترح يحقق أهدافاً كثيرة منها تكامل وتوازن جوانب المعرفة لدى تلميذ الشهادة الثانوية من حيث إتاحة جرعة معقولة ولازمة عن المواد الإنسانية / الاجتماعية، والحدمن رهبة الثانوية العامة، وتقليل التوتر لدى التلاميذ وأولياء الأمور والبيت المصرى الذى يتواجد فيه تلميذ أو أكثر بالثانوية العامة، وفضلاً عن ذلك تحجيم ظاهرة الدروس الخصوصية ، والتى وجدناها تمتد - وفقا للنظام الجديد ذى السنتين - لفرة سنتين كاملتين، وإذا ما تم تحجيمها لعام واحد ، فيمكن التخلص منها بعدة وسائل وإجراءات من بينها إنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالبرامج التعليمية للشهادات ، وعلى رأسها الثانوية العامة، والتوسع فى الاستعانة بأفلام الفيديو التى تشتمل على المقررات الدراسية والتى تعدها الإدارة العامة للوسائل التعليمية بالوزارة، فضلاً عن قيام الوزارة بالتوسع فى استخدام شرح المقررات الدراسية بأجهزة الكمبيوتر التى قامت بتوزيعها على ٥٠ مدرسة فقط، اختارتها الوزارة من بين مدارس الجمهورية .